

الديمقراطية وانواعها

أولاً: أصل الديمقراطية

الديمقراطية مصطلح يوناني الأصل ومعناه حكم الشعب. والديمقراطية المثالية هي ما يسمى بالديمقراطية المباشرة التي يقال أنها كانت تمارس في أثينا، أول دولة ديمقراطية نشأت في القرن الخامس قبل الميلاد. وأطلق عليها المباشرة، لأن (الشعب) كان يجتمع في العام أربعين مرة ليناقدش كل القضايا السياسية المهمة مناقشة مباشرة ويصدر فيها قراراته. لأن الذين أسسوا النظام الديمقراطي كانوا فئة قليلة من الناس هم الذين قرروا من الذي يستحق أن يدخل في نطاق الشعب الحاكم، ومن الذي لا يستحق. فاستثنوا النساء، والرقيق، وكل من كان من أصل غير أثيني مهما طال مكثه فيها، وعليه فلم يكن الذين لهم حق المشاركة السياسية إلا نسبة ضئيلة من المواطنين. وكان يكفي لاعتبار الاجتماع منعقداً أن يحضره ستة آلاف مما يقدر بستة وثلاثين ألف عضو، أي أن القرارات المتخذة فيه لم تكن قرارات تلك الفئة كلها التي أعطيت حق الحكم. وكانت مدة الاجتماع لا تتجاوز عشر ساعات، فلم يكن بإمكان الناس جميعاً أن يشاركوا في المداولات، وإنما كان الذي يستأثر بالكلام بعض قادتهم، وكانت البقية تابعة لهم.

ولما بعثت الديمقراطية مرة ثانية في القرن الثامن عشر في أوروبا كان من المتعذر أن تكون ديمقراطية مثل ديمقراطية أثينا بسبب الازدياد الكبير في عدد السكان، وصعوبة اجتماعهم. ولكن بدلاً من أن يقال إن الديمقراطية بمعنى حكم الشعب غير ممكنة الآن، اقترح أن تكون الديمقراطية الحديثة ديمقراطية غير مباشرة، أو ديمقراطية تمثيلية، أي ديمقراطية يختار فيها الشعب فئة قليلة منه تكون ممثلة له وحاكمة باسمه.

ثانياً: مفهوم الديمقراطية

كثيراً ما يحصل الخلط بين الديمقراطية والحريات العامة. فالديمقراطية أحد الحقوق المتفرعة من الحقوق السياسية التي يتمتع بها الشخص وتعني (حكم الشعب) وحدد الإعلان العالمي لحقوق الانسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، أنه لكل فرد الحق في الاشتراك في إدارة الشؤون العامة لبلاده ويكون إما مباشرة و إما بواسطة ممثلين يختارون اختياراً حراً من بين المرشحين لهذه المهمة.

وإذا نظرنا للديمقراطية من الناحية القانونية الدقيقة نجدها تعني مشاركة الفرد في إدارة مؤسسات الدولة. هذه المشاركة تكون بأحد أسلوبين : الأول أن يشارك الفرد على نحو مباشر في إدارة الدولة عن طريق ترشيحه لتسلم المسؤولية والمشاركة الفعالة في قيادة الدولة من خلال مؤسسة محددة. إذ يرشح الشخص نفسه لتولي منصب معين في الدولة. وإذا ما نال ثقة المجتمع فإن المجتمع سيختاره لهذه المهمة. فتكون المشاركة الوطنية في تحمل المسؤولية بشكلها الوطني المباشر. أما الأسلوب الثاني، فهي المشاركة غير المباشرة في تحمل المسؤولية في إدارة الدولة عبر مؤسسة من مؤسساتها. إذ لا يجد الشخص الكفاية في نفسه أو أنه يجدها ولكنه لا يرغب بتحمل المسؤولية لأسباب معينة فيختار من يجده مؤهلاً لقيادة أو المشاركة في تحمل المسؤولية بدلاً عنه. ففي هذه الحالة تلقي عليه المسؤولية الوطنية عبء حسن الاختيار بأن يختار من هو جدير بتحمل المسؤولية والتعبير عنه على نحو سليم.

ومن هذا المنطق فالديمقراطية تعني المشاركة في القيادة أو في صنع القرار بشكل مباشر عندما يرشح الشخص نفسه لتولي المسؤولية ويختار من قبل غيره أو أن يختار غيره لتولي المسؤولية وفي الحالتين فإن الشخص يكون قد مارس من خلال الديمقراطية إدارة الدولة وقيادتها على نحو مباشر أو غير مباشر. الديمقراطية وجذورها العميقة في التجربة الأوربية لا يزال الفساد السياسي والدعاية المضللة التي تستهوي الناخبين وتدفعهم لاختيار من هو غير مؤهل، واستغلال حاجات المواطنين، واستخدام السلطة لأغراض المنفعة الشخصية والتمايز الاجتماعي واحدة من أكبر المشكلات التي تنخر في جسم المجتمع البشري في كل مكان مع تمايز الأنظمة السياسية في هذا المجال.

أولا-الديمقراطية الشعبية:

هي الديمقراطية التي تعتمد على المنظمات والاتحادات والجمعيات والنقابات الوطنية. فهذه المؤسسات هي التي تتولى تحديد سياسة الدولة. ومن ذلك نقابات العمال وجمعيات الفلاحين والنقابات المهنية الكبيرة التي تتمتع بنفوذ جماهيري واسع. وأخذت بهذا النوع من الديمقراطية الكتلة الاشتراكية قبل انهيارها عام ١٩٩١. وتمارس القيادات العمالية والفلاحية والطلابية التي تأتي عن طريقة الانتخابات قيادة الدولة.

ثانيا-الديمقراطية الموجهة:

هي الديمقراطية التي تعتمد على مجموعة من الأحزاب واستبعاد الأخرى. وكان رائد هذا النوع من الديمقراطية "سوكارنو" رئيس إندونيسيا الأسبق. وطبقاً لهذا النوع من الديمقراطية فإن هناك مجموعة من الاتجاهات الفكرية والأحزاب يحق لها ممارسة السياسية وأخرى لا يحق لها. لهذا منعت بعض الدول الاشتراكية سابقاً بعض الأحزاب من العمل السياسي. مثل بولندا ويوغسلافيا. ومنعت الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٥٠ الحزب الشيوعي من العمل واعتقلت قاداته. كما منعت جمهورية مصر العربية عام ٢٠٠٤ الإخوان المسلمين من العمل السياسي. ومنع العراق بعد الاحتلال عام ٢٠٠٣، ممارسة بعض الأحزاب العمل السياسي.

ثالثا-الديمقراطية الليبرالية:

هي الديمقراطية التي تسمح للأحزاب جميعها بالعمل السياسي. ومن الدول التي طبقت هذا النوع غالبية دول أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية والهند. حيث تمارس العمل السياسي جميع الاتجاهات. إذ يفتح المجال لجميع الأحزاب والتيارات الاجتماعية والفكرية مهما كان نوعها وتوجهها. وعلى الرغم من الانفتاح الذي تمنحه هذا النوع من الديمقراطية فإن الهيمنة السياسية في تسلم السلطة لا يتعدى فئتين أو ثلاث فئات، لا توجد فوارق جوهرية بينها. ففي الولايات المتحدة لا يتنافس على السلطة سوى حزبين، الجمهوري والديمقراطي، وكذلك في بريطانيا وفرنسا وإيطاليا .

رابعاً-الديمقراطية الشاملة:

هي نوع من الديمقراطية يتم فيها اختيار رئيس الدولة والبرلمان من الشعب. ومن تلك الديمقراطية المطبقة في الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية وأوكرانيا. وبالنظر إلى أن رئيس الدولة ينتخب من الشعب، فإنه يتمتع بصلاحيات واسعة. فالرئيس الأمريكي يتمتع بصلاحيات كبيرة. ويستطيع أن يعطل إصدار قانون أقره الكونغرس بالأغلبية

خامسا-الديمقراطية البرلمانية:

هي النظام الذي يتم فيه انتخاب البرلمان من قبل الشعب مباشرة. ويتولى البرلمان انتخاب رئيس الدولة ورئيس الوزراء. ومن ذلك ما ورد بقانون إدارة الدولة في العراق الصادر من قبل سلطات الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٤.

سادسا-الديمقراطية الصورية:

هي الديمقراطية الذي ينتخب فيه برلمان على نحو سليم دون توافر مؤسسات المجتمع المدني فلا توجد أحزاب مجازة ولا حرية صحافة. كما لا يتدخل فيه البرلمان المنتخب باختيار رئيس الدولة ورئيس الوزراء. وهذا النظام مطبق في الدول العربية في الخليج العربي. ويتمتع البرلمان بصلاحيات محددة يعمل بموجبها.

سابعا-الديمقراطية الطائفية:

هي النظام الذي يكون فيه توزيع سلطات الدولة التنفيذية والتشريعية وفق التقسيمات الطائفية والدينية في الدولة..

ثامنا-ديمقراطية الاتجاه الواحد:

وهذا النظام يحق فيه أن يرشح للبرلمان من ينتهي للحزب أو لفئة دينية معينة. ومن هذا النوع مطبق في الصين والاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية سابقاً مع تخصيص مقاعد للأقليات.

تاسعا-الديمقراطية الرئاسية بمجلس الوزراء:

هي النظام الذي يتمتع به مجلس الوزراء بصلاحيات واسعة ومن ذلك الديمقراطية المطبقة في بريطانيا فعلى الرغم من ان مجلس الوزراء غير منتخب على نحو مباشر ألا أن انتخابه يكون عن طريق البرلمان المنتخب ويتمتع رئيس الوزراء بصلاحيات واسعة .

عاشرا-الديمقراطية الملكية

هذا النظام تكون فيه رئاسة الدولة وراثية وينتخب البرلمان من الشعب مباشرة والدول التي تطبق هذا النظام كل من الاردن والمغرب .



